



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

تطبيق مبدأ الاقتناع القضائي على الدليل الإلكتروني
(بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في قسم العدالة الجنائية)

للطالبة

سلامه محمد المنصوري

المشرف

د. هشام عبد الجواد شحاته، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان

03:00 ظهراً

الأحد، 25 نوفمبر 2018

مبنى كلية القانون طلاب، قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي

الملخص:

مما لا شك فيه أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل مُحدد. وقد هدفت دراستنا للتعرف على مدى حجية وقوة الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي وبالتالي مدى حرية القاضي الجزائي في الاقتناع بالدليل الإلكتروني كأحد الأدلة في المحاكمات الجزائية، وقد رصدنا في مجريات الدراسة أن تكوين قناعة القاضي بناء على الدليل الإلكتروني يجب أن يتحقق فيه أمران، الأول مشروعية استخلاص الدليل الإلكتروني أي تمام استخلاصه بشكل مشروع بإذن كتابي من النيابة العامة، والأمر الثاني هو تمام هذا الأمر بواسطة الخبراء واستخلاص الدليل دون إكراه للمتهم، فغياب أحد الأمرين يجعل الدليل باطلاً. وقد خلصت دراستنا إلى أنه وفي ضوء معالجة قانون الإثبات الإماراتي وقانون المعاملات الإلكترونية يظهر أن للدليل الإلكتروني حجية كاملة وقوة إثبات تعادل الأدلة المادية في إطار الشروط والضوابط التي تناولناها بالذكر.

كلمات البحث الرئيسية: الدليل، الدليل الإلكتروني، الإثبات الجنائي، اقتناع القاضي، حجية الدليل الإلكتروني.